بيان الجزائر

الدورة الثمانون للجمعية العامة للأمم المتحدة - اللجنة الأولى

المناقشة المواضيعية حول أسلحة الدمار الشامل الأخرى

السيد الرئيس،

ينضم وفدي إلى بياني حركة عدم الانحياز والمجموعة العربية، ويود الإدلاء بالملاحظات التالية بصفته الوطنية. نؤكد مجدداً على :

- الأهمية الأساسية لاتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية كركيزتين لهيكل أمننا الجماعي والتعاون، ليس فقط من خلال دورهما في مكافحة استخدام مثل هذه الأسلحة، ولكن أيضاً كإطار للتعاون الدولي من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية،
- وعلى الموقف الثابت أن أي استخدام لهذه الأسلحة، من قبل أي طرف وتحت أي ظرف من الظروف، يشكل انتهاكاً للقانون الدولي والكرامة الإنسانية .وندين بشكل قاطع مثل هذا الاستخدام.

فيما يخص الأسلحة الكيميائية، نود الإشارة الى ما يلي:

- إذ ننوه بتعزيز التعاون بين سوريا ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية فإننا نشير الى أن إحراز تقدم مستدام يتطلب أساسا التمويل الدولي الكافي والدعم التقني لسوريا.
- إن التحديات التي تواجه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من خلال تزايد الاستقطاب والاعتماد المتزايد على التصويت بدلاً من اتخاذ القرارات بتوافق الآراء تستدعي استجابة فعلية تمكن من إعادة بعث روح التعاون البناء التي ميزت عملها تاريخياً .
- تستدعي اهتمَنا العاجل أولويتا تحقيق العالمية الاتفاقية وكذا تعزيز التعاون الدولي، وهو أمر بات ضرورياً لمواجهة التهديدات من الجيل الجديد، بما في ذلك استخدام الجهات الفاعلة من غير الدول للأسلحة الكيميائية والاستغلال الخبيث للتكنولوجيات الناشئة.

-

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية، تظل اتفاقية الأسلحة البيولوجية إطارنا الأساسي، وتبقى فاعليتها رهينة بالتنفيذ الشامل والمتوازن والشفاف والقابل للتحقق لتنفيذها.

لقد شكل المؤتمر المراجعة التاسع للاتفاقية معلماً حاسماً بإنشائه فريقاً عاملاً مفتوح العضوية لصياغة توصيات فعالة. لذا يجب تعزيز التقدم المحرز خلال الفترة بين الدورات، لاسيما بشأن آليات التعاون الدولي والمساعدة والعلم والتكنولوجيا.

فآلية التعاون الدولي والمساعدة ذات أهمية قصوى للدول النامية التي لم تُعالج احتياجاتها بموجب المادة العاشرة بشكل كاف. حيث يشكل حق الدول النامية في الحصول على المعدات والتقنيات البيولوجية اللازمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والصحة العامة عنصراً أساسياً من عناصر التنفيذ الشامل والمتوازن للاتفاقية.

السيد الرئيس،

يمثل قرار مجلس الأمن 1540 أداة تكميلية مهمة لعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى الجهات الفاعلة من غير الدول.

وفي إطار تنفيذ هذا القرار، نود الإشارة الى:

- أهمية الموازنة بين الاستخدام السلمي للتكنولوجيا والحماية من إساءة استخدامها؛
- تعزيز المساعدة من أجل التنفيذ الشامل، لاسيما بناء القدرات للدول النامية؛
- تعزيز التعاون بين لجنة 1540 والآيات الإقليمية مثل معاهدة بيليندابا والاتفاقية الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته؛
- وتعزيز الانضمام العالمي للصكوك والاليات الدولية ذات الصلة.

ختاما، تبقى عالمية جميع الصكوك الدولية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل أمراً مركزيا. لذا ندعو جميع البلدان التي لم تفعل بعد، إلى الانضمام إلى هذه الصكوك الدولية.

وشكراً، السيد الرئيس